**عقد بيع منزل إبتدائى**

إنـه فـي يــوم :             المـوافـق :     / /

حرر هذا العقد فيما بين كلاً من :-

أولاً : السيـــد /                            -         الجنسية –      الديانة .

والمقيم في :

ويحمل بطاقة رقم قومي /                  .{ طرف أول : بـائـع }

ثانياً : السيد /                           –      الجنسية –    الديانة .

والمقيم في :

ويحمل بطاقة رقم قومي /                    { طرف ثاني : مشتري}

بعد أن أقر الطرفان بكامل أهليتهما للتصرف والتعاقد اتفقا على تحرير العقد الآتي :-

﴿  البند التمهيــدي  ﴾

  حيث يمتلك الطرف الأول ( البائع ) ما هو عبارة عن

   ولما كان يرغب في بيع هذا              ,   وعرض عليه الطرف الثاني شراؤه ووافق علي ذلك , وترتيباً للالتزامات المتعلقة بهذا القبول فقد تم تحرير هذا العقد .

 ﴿  البند الأول  ﴾

يعتبر البند التمهيدي جزءً لا يتجزأ من هذا العقد ومفسراً ومكملاً له ويعتبر بند من بنوده .

﴿  البند الثاني  ﴾

  باع وأسقط  وتنازل و بكافة الضمانات الفعلية والقانونية - المثبتة للملكية - الطرف الأول – ( البائع ) - إلي الطرف الثاني – ( المشتري ) – و القابل لذلك - ما هو عبارة عن                               محدد بالحدود الأربع الآتية :-

الحد البحـري :

الحد القبلـــي :

الحد الشرقـي :

الحد الغربــي :

﴿  البند الثالث  ﴾

 تم هذا البيع وانعقد بين طرفيه نظير ثمن إجمالي وقدره (     ) سددت بالكامل من الطرف الثاني حال التوقيع علي هذا العقد , و  بتوقيع الطرف الأول – البائع – علي هذا العقد يعتبر بمثابة مخالصة تامة ونهائية بكامل الثمن .

﴿  البند الرابع  ﴾

  آلت الملكية للطرف الأول – البائع – عن طريق  ( تسلسل الملكية )

﴿  البند الخامس  ﴾

عاين الطرف الثاني – المشتري –       المبيع المعاينة التامة و النافية للجهالة شرعاً وقانوناً , وقبل شراؤه على حالته الراهنة وقت التعاقد .

﴿  البند السادس  ﴾

تسلم الطرف الثاني –المشتري–    المبيع بمجرد التوقيع علي هذا العقد                     ووضع يده عليه , وله عليه كافة سلطات المالك فيما يملك .

﴿  البند السابع  ﴾

يقر الطرف الأول – البائع – بخلو       المبيع من كافة المحظورات القانونية ؛                          كما يقر بأنه لم يسق له التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرفات العقارية                                   قبل تاريخ تحرير هذا العقد .

﴿  البند الثامن ﴾

تختص محاكم بالنظر في أي نزاع ينشأ بين الطرفين بخصوص هذا العقد .

﴿  البند التاسع  ﴾

 يلتزم الطرف الأول – البائع – بالمثول أمام مصلحة الشهر العقاري لإقرار هذا البيع , أو المثول أمام الهيئات القضائية لإقرار هذا البيع متى طلب منه ذلك .

﴿  البند العاشر  ﴾

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم.